دور السياسات الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية في ليبيا خلال الفترة (1995-2019م)

د. الحسين الهادي عبد الله*

مستخلص الدراسة:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على السياسات الضريبية وأثرها على الاستثمارات الأجنبية والتنمية الاقتصادية، حيث تم استخدام الحوافز الضريبية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية ومعنوية بين الإيرادات الضريبية والتكوين الرأسمالي في ليبيا، وتتطابق مع النظرية الاقتصادية بحيث تم قبول فرضية البديل ورفض فرضية العدم بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين كل من الإيرادات الضريبية، والتكوين الرأسمالي، والناتج المحلي الإجمالي، ما يؤكد أنه إذا استخدمت ليبيا السياسات الضريبية فيمكن أن تؤثر في التكوين الرأسمالي، وتحد من التلوث البيئي، وتحقق التنمية الاقتصادية المتوازنة.

الكلمات المفتاحية: السياسات الضريبية، الاستثمارات الأجنبية، التنمية الاقتصادية، الحوافز الضريبية.

المقدمة:

تمثل السياسات الضريبية أهمية كبيرة في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، باستخدام السياسات الضريبية يمكن استجلاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتوزيعها جغرافياً على جميع أقاليم الدولة، ومحافظاها، وقطاعاتها الاقتصادية، وذلك بالعلاقة بين الإيرادات الضريبية التي تمثل سياسات الدولة الضريبية والناتج المحلي الإجمالي الذي يدل على التنمية الاقتصادية في الدولة، ولا يتركز استخدام السياسات الضريبية في استجلاب الاستثمارات الأجنبية فقط؛ بل يستخدم أيضاً في مكافحة العديد من الآفات والأزمات التي تصيب المجتمع مثل التدخين؛ حيث قامت العديد من الدول بفرض الضرائب على التبغ للحد منه، واستخدمت الدول المتقدمة والنامية السياسات الضريبية لزيادة أهمية الاستثمارات الأجنبية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، خصوصا بعد الأزمة العالمية للنظام المالي، واستفحال مشاكل المديونية في الثمانينيات من القرن الماضي، فقد بدأت معظم الدول النامية التي من بينها ليبيا تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية للاستعانة بها في تمويل مشاريعها ومواجهة المشكلات الاقتصادية، مثل العجز في ميزان دفوعاتها، وبالتالي أصبحت الاستثمارات

*أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الاسمرية الإسلامية
إيميل: alhoussin.alhadi@gmail.com

الأجنبية جوهر العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وصار انسياب هذه الاستثمارات بأشكال متعددة ومتنوعة وسيلة لتغطية العجز في شتى الميادين الاقتصادية، ونقصد بالاستثمارات الأجنبية في هذا البحث تكوين الرأس مال، والاستثمارات مجتمعة حسب إحصائيات مصرف ليبيا المركزي؛ لأن ليبيا لا زالت في بداية الطريق، ونحن نعلم بأن أنواع الاستثمارات الأجنبية نوعان: الاستثمارات المباشرة وهي تعني قدرة المستثمر على السيطرة على مشروعه، والاستثمارات غير المباشرة، وتعني عدم قدرة المستثمر على السيطرة على المشروع، مثل الاستثمارات في الأوراق المالية، والأسهم والسندات، وهذا الجانب متعثر في الاقتصاد الليبي، ولتشجيع هذه الاستثمارات أضاف الفكر المالي الجديد إلى جانب الغرض المالي للضريبة تحقيق أهداف الدولة من حيث الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي أصبح للسياسة الضريبية دور مهم في تحقيق الموارد المالية للدولة، وفي توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، وأهداف اقتصادية أخرى مثل محاربة بعض أوجه الأنشطة الاقتصادية الضارة للمجتمع.

مشكلة الدراسة:

تتركز المشكلة البحثية هل يمكن إيجاد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن التنمية والايرادات الضريبية والتكوين الرأسمالي في ليبيا؟ وعدم الانسجام بين السياسات الضريبية وبين جذب الاستثمارات الأجنبية إلى ليبيا.

أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية البحث في الدور التي تقوم به السياسات الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية.

فرضية الدراسة:

فرضية العدم H_0: لا توجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية وتنميه التكوين الرأسمالي في ليبيا".

فرضية البديل H_1 : توجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية وتنميه التكوين الرأسمالي في ليبيا".

هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى الوقوف على واقع الاستثمارات الأجنبية من خلال تأثيرات السياسات الضريبية، وهل كانت هذه السياسات إيجابية في ليبيا لجذب الاستثمارات الأجنبية.

منهجية الدراسة:

سوف يتبع الباحث المنهج التحليلي الاستنباطي الاستقرائي ومحاولة وضع دالة قياسية باستخدام التحليل الكمي لتحديد فرضية البحث باستخدام الاقتصاد القياسي واختبارات جذر الوحدة Unit Root Test، وهي الناتج المحلي الإجمالي كمتغير نابع في حين الإيرادات الضريبية والتكوين الرأسمالي كمتغيرين مستقلين.

الدراسات السابقة:

1- **دراسة د. أعلي منصور سعيد عطية، أ. علي جبار عريمش سنة 2015م، تهدف الدراسة:** إلى تحليل وقياس دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التركيز على الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية، كما افترضت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية قوية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي. **نتائج الدراسة:** لا توجد علاقة سببية بين التنوع الاقتصادي والإنفاق الحكومي عند احتمالية 5%، وهذا يدل على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الإنفاق والنمو الاقتصادي.

2- **دراسة: د. خيري عثمان فريز عبد العال، سنة 2012م، وتهدف الدراسة:** إلى إبراز تأثير الضرائب، وخصوصا المزايا والإعفاءات الضريبية ومدى تأثير الضرائب في تنمية الصادرات، **نتائج الدراسة:** إن السياسة الضريبية مرتبطة بمعطيات النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الموجهة لتحقيق برامج محددة، وتفيد الخطط الاقتصادية، كما أن فرض ضرائب على الصادرات يعد قيداً على التصدير، وأيضاً ضرائب التصدير تؤثر على دخل الأسر الفقيرة، وتؤثر أيضاً على الأسعار العالمية.

3- **دراسة: أ. حنان عبد الخضر هاشم، أ. حسين علي عبد، 2022م، تهدف الدراسة:** إلى ابراز القرارات السياسية والاقتصادية وخاصة الضريبية ذات الأثر الكبير في مجمل الحياة الاقتصادية؛ لأنها تترك أثراً واضحاً في الاقتصاد العراقي، وكيفية العمل على إحلال التوازن وتثبيت حالة من الاستقرار في هذا الاقتصاد. **نتائج الدراسة:** بإمكان الحكومة تحفيز الطلب الكلي عن طريق خفض الضرائب على مختلف أوعيتها؛ لأن السياسة الضريبية بإمكانها العمل على إحداث تخفيضات في الدخول النقدية مما يؤثر مباشرة على الاستهلاك، ويؤدي إلى امتصاص الفوائد النقدية، وبالتالي تخفيض حدة التضخم أو الحد منه في حالة زيادة الضرائب، كما أن دور الضريبة في الميزانية كان هامشياً باعتبارها أحد الموارد المالية في توفير الإيرادات.

4- **دراسة: أ. مناف قومان، سنة 2018م، تهدف الدراسة:** إلى دراسة واقع النظام الضريبي في سوريا، وتلمّس قدرة النظام الضريبي الحالي في قدرته على الإسهام في نمو فعال في عملية إعادة الإعمار خلال المرحلة المقبلة. **نتائج الدراسة:** إحياء برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، وإعادة النظر في النظام الضريبي المعمول به بوصفه الأداة الأهم بين موارد الموازنة العامة للدولة، وتخفيض الضرائب بهدف تشجيع الإنتاج والتصدير والاستثمارات المحلية والأجنبية، ومكافحة التهرب الضريبي، وتحقيق العدالة الضريبية عبر مراعاة ظروف ذوي الدخل المحدود.

5- **دراسة د. فيصل شياد، سنة 2022م، تهدف الدراسة:** إلى توضيح تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي في الدول العربية، **نتائج الدراسة:** تعتبر الضرائب مرتبطة بشكل سلبي بالنمو الاقتصادي في عينة الدراسة؛ لذلك فإن مستويات الضرائب الضعيفة مواتية أكثر للنمو

الاقتصادي، وباستخدام طريقة العزوم تم التوصل إلى وجود أثر عكسي للضرائب غير المباشرة على إجمالي تكوين رأس المال.

6- دراسة: حسن، محمد صابر محمد، سنة 2018م، تهدف الدراسة إلى عدة أهداف منها:

- دراسة أركان وهيكل النظام الضريبي في إندونيسيا
- دراسة تطور الإصلاحات الضريبية التي أجرتها إندونيسيا على نظامها الضريبي.
- توضيح أهمية السياسات الضريبية في دفع عملية التنمية.
- توضيح المشكلة محل الدراسة.
- محاولة التعرف على أبعاد التهرب الضريبي على التنمية في إندونيسيا.
- التعرف على اتفاقيات الازدواج الضريبي وما ينتج عنه من سلبيات على الاقتصاد الإندونيسي.
- التعرف على آثار النظام الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وآثاره على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

نتائج الدراسة: أصبحت الضرائب أداة من أدوات السياسة المالية للدولة، فهي تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية، وتعمل على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، أي أن قيام الدولة بتكثيف سياساتها الضريبية يشجع الاستثمار والمستثمرين، ويوجه مشاريعهم للاستثمار داخل الدولة الإندونيسية.

الجزء النظري:

أولاً: الإطار التشريعي للاستثمار في ليبيا:

صدر قانون النفط الليبي رقم 25 لسنة 1995 م كخطوة أولى نحو تنظيم وتشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال صناعة النفط، وقد صيغت أحكامه في ظل علاقات قدرة غير متوازنة فرضت على الدولة الليبية آنذاك بأن تقف على قدم المساواة مع المتعاقد معها بحسب مفاهيم ومبادئ القانون الخاص أو قانون المساواة، أسوة ببقية دول العالم الثالث المنتجة للنفط، والتي يأتي في مقدمتها مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، وعلى نحو يجرد الدولة من كل السلطات المعروفة في القانون الإداري، إن امتيازات الإدارة التي تخولها سلطة تعديل العقد وإنهائه، وفرض الغرامات على المتعاقد معها، وإخضاع المنازعات التي تنشأ بينهما لسلطة القضاء الإداري مهمة، ولما كانت المخاطر غير التجارية(التأميم، المصادرة، نزع الملكية، تغيير النظام السياسي) هي التي تشكل مصدر القلق الرئيسي للمستثمر فقد حرص وفي بنود العقد ذاتها على الاتفاق مع الدولة عن عدم استحداث أي تغييرات قد يكون من شأنها المساس بمبدأ قدسية العقود؛ إلا في حالات الإخلال الجسيم أو التقاعس عن تنفيذ الالتزامات الجوهرية التي تكون في العقد، بحيث يجوز لكلا المتعاقدين طلب إنهاء العقد مع الاحتفاظ بحق الطرف المتضرر في التعويض، وقد استطاعت الدولة الليبية وضع صيغة المشاركة الوطنية في عقود الامتياز التي ظلت لفترة طويلة تشكل أحد أهم مطالب دول العالم الثالث المنتجة للنفط، ونتيجة للتغيرات التي طرأت على

العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعاظم ظاهرة الشركات متعددة الجنسية التي غيرت المفاهيم التقليدية السائدة عن التجارة الدولية، وبسبب الصعوبات العديدة التي أصبحت تعرض سياسة الاكتفاء الذاتي للخطر في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي تقوم على حرية التجارة، وتهدف إلى تحويل العالم إلى سوق واحدة، وحتى يمكن استكمال مخططات التنمية، ونقل التقنية أو المعرفة الفنية بما يساعد على بناء العناصر الليبية والمساهمة في تطوير المنتجات الوطنية، ودخول الأسواق العالمية أصدر المشرع الليبي القانون رقم (5) لسنة 1997م، بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي والمعدل بالقانون رقم (7) لسنة 2003 م، والذي أتاح لرأس المال الوطني المقدم بالدينار الليبي المشاركة مع رأس المال الأجنبي، وينظم هذا القانون استثمار رأس المال الأجنبي الداخل لليبيا بأحد الأشكال الآتية:

– العملات الأجنبية القابلة للتحويل أو ما يقوم مقامها والواردة بالطبعة المصرفية الرسمية.

– الآلات والمعدات والأجهزة وقطع الغيار والمواد اللازمة للمشروع الاستثماري ووسائل النقل غير المتوفرة كلياً.

– الحقوق المعنوية مثل الاختراع والتراخيص والعلاقات والأسماء التجارية اللازمة لإقامة المشروع الاستثماري أو تشغيله.

– الجزء المعاد استثماره من أرباح وعوائد المشروع.

كما أباح القانون رقم 5 لسنة 1997 م العديد من الإعفاءات والامتيازات، التي تتمثل في الإعفاءات الضريبية والجمركية على الآلات والمعدات اللازمة لتسيير المشروع، والإعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات من تاريخ البدء في الإنتاج، وإعفاء الأرباح من تلك الضرائب إذا أعيد استثمارها بنفس الكيفية، وإعفاء السلع الموجهة للتصدير من الضرائب ورسوم الإنتاج والتصدير، والإعفاء من ضرائب الدمغة على المحررات التجارية.

ولعل أهم الضمانات التي قدمها القانون هي الحصانة التشريعية من التأميم ونزع الملكية، والاستيلاء الجبري، والمصادرة، وفرض الحراسة، أو التحفظ والتجميد، والإخضاع لإجراءات لها نفس الأثر، إلا بقانون أو بحكم القضاء مقابل التعويض الفوري والعادل، وبشرط ألا يتخذ الإجراء صورة تمييزية، ويحتسب التعويض وفقاً للقيمة السوقية العادلة للمشروع.

كما منح المشرع مزايا إضافية للمشروعات المقامة في منطقة التنمية المكانية، أو التي تسهم في حماية البيئة من بعض الإعفاءات الضريبية لمدة إضافية بناء على عرض رئيس الهيئة.

كما منح المشرع بالقانون رقم (5) لسنة 1997 م الحق في إعادة تصدير رأسمال المستثمر في المجالات الآتية:

– انتهاء مدة المشروع. – تصفية المشروع – بيع المشروع جزئياً أ كلياً.

– مضي فترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ إصدار التراخيص بالاستثمار.

كما حددت المادة 19 من القانون حالات سحب الترخيص الصادر للمشروع أو تصفيته نهائياً في الحالات الآتية:

- الإخلال بالإحكام العامة الواردة في القانون أو لائحته التنفيذية.
- عدم البدء في تنفيذ المشروع.
- تكرار المخالفات. (قانون رقم (5) لسنة 1997).

على الرغم ما قدمته التشريعات الاستثمارية في ليبيا من ضمانات وحوافز تبين أن المناخ الاستثماري الليبي لا يزال به العديد من السلبيات، كالتالي:

1. لا تزال النظرة القديمة للاستثمار الأجنبي أنه صورة جديدة من صور الاستعمار.
2. طرق الرقابة التي تعرضها الأجهزة الأمنية، والتي تصل إلى الفرض على المستثمر تعيين بعض أفرادها كموظفين بمرتبات دون عائد من عمل يذكر سوى أنهم تابعيين لتلك الأجهزة.
3. النظر إلى المشروع الأجنبي وكأنه مشروع أو منشاة ليبية، بحيث يخضع للرقابة والاستدعاءات المتكررة ما يشكل مضايقات للمستثمرين الأجانب.
4. عدم وفاء الأطراف الليبية بالتزاماتها في مواجهة الشريك الأجنبي.
5. الإجراءات الإدارية والقضائية.
6. عدم توخي الدقة في منح التراخيص للمستثمرين، ما تسبب في إرباك العمل بين الطرف الليبي والشريك الأجنبي.
7. كل هذه السلبيات تسببت في نفور المستثمر الأجنبي، وعزوفه عن إقامة مشاريعه في ليبيا. (د. سالم عبد الرحمن غميض، الاستثمارات الأجنبية وتنمية الموارد المالية):

ثانياً: بعض الإعفاءات الضريبية التي اعتمدتها ليبيا طبقاً للقانون رقم (5) لسنة 1997م:

لقد منح القانون رقم (5) لسنة 1997 م بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بعض الإعفاءات للمشاريع المقامة في مجال الصناعة، والصحة، والسياحة، والزراعة، والخدمات، وأن تكون هذه المشاريع لإنتاج سلع للتصدير أو توفير مواطن عمل للمواطنين الليبيين، أو استغلال مواد خام محلية، أو بغرض المساهمة في تطوير مناطق نائية، أو متخلفة اقتصادياً. وقد حدد هذا القانون الإعفاءات المفتوحة لهذه المشاريع كالتالي:

1. الإعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية، وغيرها من الضرائب لجميع الأجهزة والمعدات اللازمة لتنفيذ المشروع.
2. إعفاء جميع التجهيزات وقطع الغيار والمواد الأولية اللازمة لتشغيل المشروع من جميع الرسوم الجمركية المفروضة على الاستيراد لمدة خمس سنوات.
3. الإعفاء من ضريبة الدخل على نشاط المشروع لمدة خمس سنوات.
4. إعفاء السلع المعدة للتصدير من ضرائب الإنتاج، ومن أي رسوم وضرائب تجب على السلع المصدرة.
5. الإعفاء من ضريبة الدمغة المقررة على كل المستندات والمحررات التجارية.
6. الإعفاء من الضرائب على الأرباح الناتجة عن نشاط المشروع إذا أعيد استثمارها.

7. يحق للمستثمر ترحيل الخسائر خلال سنوات الإعفاء (خمس سنوات) إلى السنوات اللاحقة.

إن هذه الإعفاءات الضريبية التي منحها قانون رقم(5)لسنة 1997 م بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ينطوي على دعم مالي مباشر وغير مباشر لهذه المشروعات الجديدة، خصوصاً إذا كانت مستلزمات إنتاج السلع معدة للتصدير؛ حيث أن هذا العمل يمكن هذه السلع من منافسة السلع الأخرى في الأسواق الخارجية، خصوصاً تلك التي لم تتلق مثل هذا الدعم في شكل إعفاءات ضريبية، وكثير من الدراسات في هذا المجال ترى أن مثل هذه الإعفاءات – أي الإعفاءات من الضرائب الجمركية على الآلات والمعدات وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج للمشاريع الصناعية التي تهدف إلى تصدير سلعها للخارج – هي إعفاءات فعالة جداً. – أ.د. أبو القاسم عمر الطبولي، أ.د سالم مفتاح القماطي، ص 64-65.

ثالثاً: الحوافز الضريبية وغير الضريبية لجذب الاستثمارات في ليبيا:

❖ أهمية الحوافز الضريبية: لقد لجأت العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى الحوافز الضريبية لتحقيق بعض الأغراض الاقتصادية، ومن أهمها تشجيع الاستثمار والادخار، حيث تلعب الحوافز الضريبية دوراً مهماً في تحسين مناخ الاستثمار، نظراً لما تقدمه من مزايا من شأنها تشجيع الاستثمارات في المجالات المرغوب فيها اقتصادياً واجتماعياً للدولة، وتتمثل هذه المزايا في الإعفاء من الضريبة، تطبيق الأسعار الضريبية التمييزية أو المخفضة، أو تخفيض وعاء الضريبة، أو الإعفاء من الضرائب الجمركية التي تفرض على الآلات والمعدات والمواد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري، بحيث تكون لازمة لإنشائه أو تشغيله، فإذا ما قدمت الدولة للمستثمر الأجنبي والوطني هذه الحوافز والمزايا الضريبية حفزته على استثمار أمواله فيها، وكانت الحوافز الضريبية ذات أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية؛ إلا أنه يتعين على الدول النامية ومن بينها ليبيا أن توازن بين حاجتها لهذه الاستثمارات للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وبين ما يتطلبه تشجيعها من حوافز ضريبية، ويجب على الدولة ألا تقدم الحوافز الضريبية إلا إذا كانت في حاجة ملحة للاستثمارات الأجنبية، وكانت على يقين من أنها سوف تستفيد أكثر مما ضحت، وإلا كانت المحصلة النهائية الخسارة، فقد يؤدي الإفراط في منح المزايا والحوافز الضريبية إلى كثرة عرض رأس المال الأجنبي، ويفيض عن الحاجة فينقص عائده رغم هذه المزايا والحوافز الأمر الذي يضطره إلى الهرب من الدولة المستوردة والانتقال إلى بلد آخر دون أن تسفيد منه الدولة.

- **أهداف الحوافز الضريبية:**

1) تشجيع إقامة مشروعات استثمارية جديدة في البلاد، واستمرار القائم منها وتوسعته.
2) تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على الالتزام بما تتطلب خطط التنمية الاقتصادية، سواء عن طريق توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني، أو إلى مناطق محددة من إقليم الدولة حسب ما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية.

3) حث المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم المحققة في إقليمها بدلاً من تحويلها إلى الخارج.
4) جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الاستثمارات كثيفة العمل وذات التكنولوجيا المتقدمة لاستخدام العمالة الوطنية وتدريبها، ما يترتب عليه زيادة المهارات الفنية للعمال الوطنيين والحد من مشكلة البطالة.
5) تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على التوجه نحو القطاع الصناعي خاصة الصناعات التصديرية لزيادة الصادرات الصناعية تامة الصنع.

- **العوامل المحددة للحوافز الضريبية:**

1) حجم السوق المحلي للبلد المضيف للاستثمارات الأجنبية.
2) الموقع الجغرافي المتميز.
3) الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المستضيف للاستثمارات الأجنبية.
4) الظروف السياسية.
5) تلك هي أهم العوامل التي يتعين على الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية أخذها في الاعتبار عند تقدير حجم الحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية؛ بحيث تستخدم هذه العوامل أساساً لزيادة حوافز الاستثمارات الأجنبية، أو التقليل منها بحسب الأحوال. (د. نزيه عبد المقصود مبروك وسنة 2006م، ص 120-121.

❖ **السياسات الضريبية في الحد من التلوث البيئي:** في مجال مكافحة تلوث البيئة يمكن للسياسة الضريبية لعب دور مهم بما تتضمنه من قيود وحوافز ضريبية تشجع حماية البيئة من التلوث الناشئ عند مزاولة نشاط معين، إما بالحد من مخاطرة في حالة المزاولة، أو عدم القيام به أصلاً، وقد يكون هذا الحافز في صورة إعفاء ضريبي يحصل عليه الأفراد أو المنشآت مقابل أداء التزام معين، أو قد تكون هناك قيود ضريبية تجعل الفرد أو المنشأة يحرصان على عدم مزاولة النشاط أو مخالفة الحظر تجنباً للوقوع تحت طائلة العقوبات المفروضة عن طريق هذه القيود، ويمكن للسياسة الضريبية أن توجه تلوث البيئة إما بمنع مسبباته أو محاصرة ما يوجد منه في أضيق الحدود تمهيداً للتخلص منه متى كان ذلك ممكناً.

- **بعض التجارب الدولية في الحوافز الضريبية للاستثمارات في مجال البيئة (فرنسا، ألمانيا):**

1) الحوافز الضريبية للاستثمارات في مكافحة التلوث البيئي في التشريع الضريبي في فرنسا: يتضمن قانون الضريبة العامة في فرنسا الخطوط العريضة فيما يتعلق بالحوافز الضريبية، ويسمح بالإهلاك طبقاً لطريقة القسط الثابت وطريقة الرصيد المتناقص، وغالباً ما تستخدم القسط الثابت في معظم المنشأ، ولا يوجد معدلات إهلاك يجب التقيد بها، وتتراوح نسب الإهلاك بالنسبة للآلات والمعدات من 10% إلى20%، ويراعى أن يتناسب معدل الإهلاك مع العمر الإنتاجي للأصل مع نوعية النشاط

على الرغم من السماح إدارياً بنسبة 20%، ويسمح بالإهلاك المعجل لأصول معينة تتضمن أجهزة مكافحة التلوث البيئي ومعداته، ويسمح بإهلاك التركيبات والأجهزة الثابتة المستخدمة لتنقية المياه بنسبة 50% في العام الأول لاقتنائها، وتمنح المشروعات التي تعمل في قطاع البترول في فرنسا حق خصم 50% من قيمة تكلفة المنشأة التي تقام لأغراض البيئة كمعدل إهلاك استثنائي، كما يتضمن التشريع الضريبي الفرنسي عدداً من الحوافز الاستثمارية مثل المنح والمعونات وكذلك التنازل عن الضرائب المحلية، ولكن لا يوجد إجبار على وجه التخصيص للاستثمارات في أجهزة مكافحة التلوث البيئي ومعداته، وتختلف نتائج عدد من الخيارات الضريبية طبقاً لنوع الصناعة والموقع ومميزات المنتج وخواصه.

2) الحوافز الضريبية للاستثمارات في مكافحة التلوث البيئي في التشريع الضريبي في ألمانيا: يجيز التشريع الضريبي الألماني استخدام الإهلاك المعجل للأصول المستخدمة في مجال مكافحة تلوث البيئة، وأساس احتساب الإهلاك هو تكلفة اقتناء الأصل، حيث يتم استخدام طريقة القسط الثابت بالنسبة للأصول الثابتة، وطريقة الرصيد المتناقص بالنسبة للأصول المنقولة، كما تم إجازة استخدام طريقة وحدات الإنتاج، وفي حالة استخدام طريقة الرصيد المتناقص فيجب أن لا يتجاوز المعدل 30%، أما معدل القسط الثابت المعمول به بالنسبة للآلات والمعدات فيتراوح بين 10% إلى12%، ويسمح بالإهلاك المعجل للأصول الثابتة المستخدمة لأغراض حماية البيئة (من تلوث الهواء وتلوث المياه والحماية من الضوضاء .....الخ)، ويمنح سماحاً أولياً بنسبة 60%، يتبعه إهلاك سنوي بمعدل 10%، حتي يتم إهلاك قيمة الأصل بالكامل، وإحدى الملامح المميزة في التشريع الضريبي في ألمانيا هو اشتراط الكفاءة بالنسبة للآلات والمعدات والأجهزة المستخدمة في مكافحة التلوث، حتي تتمتع بالإهلاك المعجل، وشرط الكفاءة والصلاحية هذا يقوم على أساس النسبة المئوية التي تسهم بها هذه الآلات والمعدات والأجهزة في تخفيض درجة التلوث البيئي، وفي ضوء ذلك يتم التمتع بالإهلاك المعجل إذا أسهمت هذه الأجهزة أو المعدات في تخفيض أكثر من 70% من درجة التلوث البيئي الموجودة، مثل تلوث المياه والهواء والضوضاء، وطبقاً للتشريع الحالي فإنه يسمح بالإهلاك المعجل لمعدات وأجهزة مكافحة التلوث وذلك بالنسبة للأصول التي تم اقتنائها قبل 31ديسمبر 1991م، ولا يوجد ائتمان خصم ضريبي للاستثمار في التشريع الضريبي في ألمانيا. (د. محمد حلمي محمد طعمة، سنة 2001م ص 182-183).

رابعاً: الآثار الإيجابية والسلبية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية:

أ- الآثار الإيجابية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية:

إن فوائد الاستثمارات الأجنبية ومنافعها للدول النامية تمثل ما يترتب على هذه الاستثمارات من زيادة معدل التكوين الرأسمالي، وخلق فرص للعمالة، وتحسين ميزان المدفوعات، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

1. الاستثمارات الأجنبية وزيادة التراكم الرأسمالي.

تعد هذه الفائدة من أهم فوائد الاستثمارات الأجنبية، وكما ذكرنا فإن معظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها، ما يضطرها لتعويض هذا النقص باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة على المدى القصير والمتوسط، وإن أهمية الاستثمارات الأجنبية تسهم في سد بعض الفجوات الرئيسية في البلدان النامية فهي تسهم في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة، وسد فجوة النقص اللازمة للاستيراد.

2. الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص للعمالة:

تعد البطالة أحد أهم الدوافع والأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية بأن تساعدها على التخلص من البطالة، أو الحد من تفاقمها ويمكن أن تسهم الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص للعمل، كالتالي:

– وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية يدفعها للاستثمار في الدول المضيفة، ورفع الضرائب على الأرباح المحققة سوف يسهم في زيادة عوائد الدولة التي يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة ومن ثم خلق المزيد من فرص العمل.

– إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير سوف يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل الجديدة.

وعليه، فعلى الدول النامية أن توفر فرص العمل، وذلك عن طريق توفر فرص التدريب وتمكين ذوي المواهب من استغلال مواهبهم بما يخدم الصالح العام للمجتمع، وأن تراقب أنواع النشاط الاقتصادي والعلاقة بين العامل ورب العمل من حيث توفير المناخ المناسب للعمل ومستوى الأجور ووقت دفعها.

3. الاستثمارات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد السياسة الاقتصادية في توجيه إدارة الاقتصاد القومي، وهناك العديد من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بصورة أو بأخرى على ميزان المدفوعات، كالتالي:

– مساهمة الشركات الاستثمارية الأجنبية في دعم مراكز وأنشطة البحوث والتنمية البشرية والفنية.

– نوع المشروع الاستثماري وهل هو يتصف بكثافة رأس المال أو كثافة عنصر العمل.

– عدد العاملين الوطنيين في المراكز الوظيفية المختلفة مقارنة بنظرائهم من الأجانب.

– معدلات نمو التدفقات الداخلية والخارجية.

– درجة فعالية تواجد المناطق الحرة، وشروط ممارسة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية داخلها وخارجها.

– الضرائب والرسوم المربوطة على الصادرات والواردات.

– فرص العمل، ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة.

– الاقتراض بالعملة الأجنبية من البنوك الوطنية أو الأجنبية داخل الدول المضيفة.

وأخيراً فتحسين ميزان المدفوعات بالبلدان التي تتميز بضخامة حجم رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها يتطلب نمواً سريعاً في الصادرات، فإذا لم تسهم الاستثمارات الأجنبية وسياسات التنمية المطبقة في زيادة حجم الصادرات عن حجم الواردات فلن يتغلب الاقتصاد القومي على ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط والطويل.

4. الاستثمارات الأجنبية وزيادة التكنولوجيا:

إن أهم الأسباب التي فرضت موضوع التكنولوجيا وخاصة نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية هي الفجوة العميقة الحالية بين التقدم الاقتصادي والصناعي والفني بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتعرف التكنولوجيا بأنها فن الإنتاج أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج، ويمكن أن يتضمن مفهوم التكنولوجيا الحقائق التالية:

– التكنولوجيا هي القدرة والخبرة والمعرفة.

– التكنولوجيا تتركز على التفوق العلمي.

– التكنولوجيا أصبحت سلعة تباع وتشترى في الأسواق العالمية.

– التكنولوجيا هي مزيج من الموجودات المادية والموارد البشرية والقدرة التنظيمية اللازمة لقواعد التكنولوجيا.

– التكنولوجيا هي استثمار المعرفة.

وعليه فإن على الدول النامية ضرورة طلب التكنولوجيا والحصول عليها من مصادرها الأصلية أينما كانت، وجواز التجاء الدول النامية ومن بينها ليبيا للاستثمارات الأجنبية للحصول على التكنولوجيا الحديثة، وبخاصة إذا لم تتوفر هذه التكنولوجيا كلياً.

5. الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

يكتسب موضوع التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية؛ لذلك سعت البلدان النامية إلى اجتذاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية التي تساعدها على التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع انتقال هذه الاستثمارات إليها. [1]

ولعل أهم ما تسهم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية تلك الموفرات الاقتصادية والآثار الإيجابية التي تنتج عن تواجدها في البلدان النامية، فكثيراً ما ينتج عن الاستثمار المباشر منافع تفوق بكثير تلك المنافع الخاصة التي تعود على المستثمر الأجنبي نفسه ومنها:

– قد يقوم المستثمر الأجنبي برصف الطرق، ومد شبكات الكهرباء والمياه، ما يؤدي إلى زيادة رأس المال الإجمالي في الدول النامية.

[1] - Padma Mallam ally and Karl Passavant: foreign direct investment in developing ، countries ، p 37

- خبرات المستثمر الأجنبي سوف تزيد من نظام السوق المحلي وفتح أسواق عالمية.
- تواجد المشروعات الاستثمارية الأجنبية يؤدي إلى قيام العديد من الصناعات المساعدة.
- من الممكن أن تستفيد البلدان النامية ومن بينها ليبيا من تواجد المشروعات الأجنبية كمراكز تدريب للقوى العاملة.
- إن استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية سوف يؤدي إلى زيادة إيرادات حكومات الدول النامية بحيث يمكن لحكومات الدول النامية ومن بينها ليبيا تنفيذ جزء أكبر من مشروعات التنمية الاقتصادية.

ب- الآثار السلبية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية:

في مقابل الفوائد والآثار الإيجابية التي تترتب عليها سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية، فإن هناك آثاراً سلبية تترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية، تتمثل فيما يلي:-

ضياع بعض الموارد المالية من البلدان النامية، وزيادة الاستهلاك، وارتفاع التضخم، وتلوث البيئة من خلال الاستثمارات الأجنبية، كما يمكن أيضاً السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية بالاستثمارات الأجنبية.

1. ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية:

يترتب على وجود الشركات الأجنبية الاستثمارية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة لغرض الضرائب والرسوم الجمركية، فإنه ينبغي ألا ينظر إلى هذه الزيادة في الموارد كمكسب صافٍ؛ لأنه في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية عادة ما تلجأ البلدان النامية المضيفة إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب، ويقابلها ضياع موارد محتملة من الممكن لتلك البلاد أن تستخدمها في أغراض التنمية الاقتصادية.

2. الاستثمارات الأجنبية وزيادة الاستهلاك:

تؤدي مشروعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية إلى تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك، تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية، وهذا يؤدي إلى جانب نقل أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة إلى زيادة الاستهلاك في البلدان النامية المستضيفة للاستثمارات الأجنبية، ومن بينها ليبيا.

فالشركات الاستثمارية الأجنبية غالباً ما تنتج سلعاً عالية الجودة، وإقبال المواطنين على مثل هذه المنتجات من الممكن أن يولد أنماطاً استهلاكية ترفيهية تقيد مدخراتهم، وإن وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسوء به أنماط الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي سوء تخصيص الموارد وسوء توزيع الدخل.

3. الاستثمارات الأجنبية وارتفاع معدلات التضخم.

تتسم البلدان النامية بمصادر خاصة للضغط التضخمي فيها، مثل ارتفاع معدل النمو السكاني، ضعف مرونة الإنتاج نتيجة لأن الجهاز الإنتاجي في هذه البلدان من الضعف بحيث لا يستجيب لزيادة

الطلب، وترتفع الأسعار صعوداً، وزيادة الميل الحدي للاستهلاك نظراً لظهور سلع جديدة من الشركات الأجنبية العاملة في هذه البلدان.

4. الاستثمارات الأجنبية وتلوث البيئة:

تعد مشكلة تلوث البيئة من أخطر المشاكل على المستوى الاقتصادي الوطني أو الاقتصاد العالمي نظراً لما يترتب على هذه المشكلة من آثار تضر بالسكان وتحد من درجة التقدم الاقتصادي، والبيئة هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها، نظراً للآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يتعين معه على حكومات هذه البلدان أن تتدخل لإلزام المستثمرين (د. نزيه عبد المقصود مبروك وسنة 2006م، ص 120-121.

خامساً: تطبيق السياسة المالية لعلاج البطالة والتضخم

- **علاج البطالة باستخدام سياسة مالية توسعية: عندما تزيد معدلات البطالة في المجتمع تقوم الدولة باستخدام سياسة مالية توسعية، وذلك على النحو التالي:**

1) تخفيض الضرائب.
2) زيادة المدفوعات التحويلية الدعم.

- وهذا من شأنه أن يحفز رجال الاعمال على زيادة الاستثمارات وزيادة فرص العمل وانخفاض البطالة.
- إلا أنه من ناحية أخرى تؤدي إلى زيادة النقود في أيدي الأفراد ومن تم زيادة طلبهم على السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم.

- **علاج التضخم باستخدام سياسة مالية انكماشية: عندما تزيد معدلات التضخم في المجتمع تقوم الدولة باستخدام سياسة مالية انكماشية، وذلك على النحو التالي:**

3) زيادة الضرائب.
4) تخفيض المدفوعات التحويلية الدعم.

- وهذا من شأنه انخفاض النقود في أيدي الأفراد ومن ثم انخفاض طلبهم على السلع والخدمات ومن ثم علاج التضخم.
- إلا أنه من ناحية أخرى يؤدي إلى انخفاض الحافز لدى رجال الأعمال على الإنتاج والاستثمار ومن ثم زيادة معدلات البطالة في المجتمع.

الجزء التطبيقي:

المقاييس والاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم استخدام مجموعة من المقاييس والاختبارات الإحصائية في هذه الدراسة لمعالجة البيانات المتحصلة، كما يلي:

(i) **اختبارات الإحصاء الوصفي:** تختص اختبارات الإحصاء الوصفي بوصف المتغيرات من حيث تجانسها وأماكن تمركزها، مستخدمين في ذلك أكبر وأصغر قيم المتوسط الحسابي، ومعامل بيرسون للالتواء ولتفرطح.

(ii) **اختبارات الإحصاء الاستنتاجي:** تختص اختبارات الإحصاء الاستنتاجي (الاستدلالي) بالتعامل مع التعميم والتنبؤ والتقدير، هنا تم اختيار الاختبارات المناسبة للدراسة فكانت:

1. **تحليل الانحدار البسيط:** يستخدم هذا الأسلوب بغرض معرفة درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وقد تم الاعتماد في ذلك على طريقة ARDL.
2. **معامل التحديد** R^2 :يستخدم في تحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
3. **اختبار Breusch-Godfrey (LM):** يستخدم لاختبار معاناة النموذج من الارتباط الذاتي.
4. **اختبار ARCH:** يستخدم لاختبار معاناة النموذج من عدم ثبات التباين للبواقي.
5. **اختبار Jarque-Bera:** يستخدم لاختبار معاناة النموذج من عدم تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي.

فرضية الدراسة:

الفرضية الرئيسية: "توجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والايرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي في ليبيا".

قبل اختبار الفرضية، يجب أولاً القيام بالخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى-** ضمان خطية العلاقة بين المتغير التابع (**الناتج المحلي الإجمالي =y**)، والمتغيرين المستقلين (**الإيرادات الضريبية =x_1 ، تنمية التكوين الرأسمالي =x_2**)، وذلك من خلال أخذ اللوغاريتم العشري للمتغيرات.
- **الخطوة الثانية-** دراسة بعض المؤشرات الإحصائية للمتغيرين، بغرض معرفة إن كان هناك التواء أو تفرطح أو تماثل في البيانات، وبالتالي معرفة أماكن تجمعها، وأخذ مؤشرات ذلك بعين الاعتبار عند التقدير. من أجل ذلك تم إيجاد المؤشرات المدرجة بالجدول (1):

	Mean	Maximum	Minimum	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera	Probability	Observations
LOGY	11.648	12.098	10.927	-0.342	2.860	0.509	0.775	25
LOGX1	6.742	7.934	6.082	0.864	3.113	3.121	0.210	25
LOGX2	8.765	10.084	5.163	-1.282	4.112	8.140	0.017	25

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن:

1. المتغير التابع Logy أقل قيمة فيه هي 10.927 حدثت سنة 2011، وأكبر قيمة حدثت سنة 2006 حيث بلغت 12.098، والمتوسط الحسابي 11.648 يتجه ناحية القيم الكبرى، والتي يؤكدها معامل بيرسون للالتواء (Skewness=-0.342)، حيث كانت سالبة الإشارة وقريبة نوعاً من الصفر، ما يدل على أن منحنى Logy يعاني من التواء ناحية اليسار. نلاحظ أيضاً أن مستوى المعنوية المشاهد ((Probability=0.775 أكبر من 0.05، ما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي في تغيراتها. أي أنها حققت شرط الاعتدال. كذلك كانت قيمة معامل التذبذب (Kurtosis=2.860) واقعة

بين 2 و3، ما يدل على أن المنحى معتدل المفرطح. عليه فإن المتغير Logy قد لا تعاني بواقي تقديره من مشاكل قياسية.

2. المتغير المستقل $Logx_1$، أقل قيمة فيه هي 6.082 حدثت سنة 1995، وأكبر قيمة حدثت سنة 2008 حيث بلغت 7.934، والمتوسط الحسابي 6.742 يتجه ناحية القيم الصغرى التي يؤكدها معامل بيرسون للالتواء (Skewness=0.864)، حيث كانت موجبة الإشارة وبعيدة عن الصفر، ما يدل على أن منحنى $Logx_1$ يعاني من التواء ناحية اليمين. نلاحظ أيضاً أن مستوى المعنوية المشاهد (Probability=0.2) أكبر من 0.05، ما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي في تغيراتها. كذلك كانت قيمة معامل المفرطح (Kurtosis=3.113) أكبر من 3، ما يدل على أن المنحى مفرطح، عليه فإن المتغير $Logx_1$ قد تعاني بواقي تقديره من مشكلة عدم تجانس التباين.

3. المتغير المستقل $Logx_2$، أقل قيمة فيه هي 5.163 حدثت سنة 2015، وأكبر قيمة حدثت سنة 2010 حيث بلغت 10.084، والمتوسط الحسابي 8.765 يتجه ناحية القيم الكبرى التي يؤكدها معامل بيرسون للالتواء (Skewness=−1.282)، حيث كانت سالبة الإشارة وبعيدة عن الصفر، ما يدل على أن منحنى $Logx_2$ يعاني من التواء ناحية اليسار. نلاحظ أيضاً أن مستوى المعنوية المشاهد ((Probability=0.017 أصغر من 0.05، ما يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي في تغيراتها. كذلك كانت قيمة معامل المفرطح (Kurtosis=4.112) أكبر من 3، ما يدل على أن المنحى مفرطح، عليه فإن المتغير $Logx_2$ قد تعاني بواقي تقديره من مشكلتي عدم تبعيتها للتوزيع الطبيعي وعدم تجانس التباين.

- **الخطوة الثالثة**– معرفة عدد فترات الإبطاء المناسب لكل من المتغيرات، من أجل ذلك تم استخدام اختبار AIC، فكانت النتائج كما بالجدول (2):

جدول (2)

نتائج تحديد فترات الإبطاء المناسبة

المتغير	Lag	SC
LOGY	1	0.199464*
LOGX1	1	0.931645*
LOGX2	1	3.062187*

- **الخطوة الرابعة**– التحقق من استقرار السلسلة (تباينها ومتوسطاتها ثابتة مع مرور الزمن)، وبالتالي لا نقع في مشكلة الانحدار الزائف. من أجل ذلك تم استخدام طريقة ديكي–فوللر الموسع (ADF) لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للتحقق من المستوى الذي تستقر عنده السلسلة، حيث تستند طريقة (ADF) على فرض العدم $(H_0 : \beta = 0)$، والذي ينص على أن السلسلة الزمنية لمتغير ما غير مستقرة (فيها جذر الوحدة) في مقابل الفرضية البديلة $(H_1 : \beta < 1)$ ، التي تنص على أن السلسلة الزمنية لمتغير ما مستقرة. بتطبيق برنامج EViews تحصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (3)

جدول (3)

اختبار سكون السلسلة الزمنية

المتغير		في المستوى Level			الفرق الأول First deference		
		ADF statistics	p-value	القرار	ADF statistics	p-value	القرار
LOGY	حد ثابت	-2.693666	0.0897	مستقرة	-7.053855	0.0000	مستقرة
	حد ثابت واتجاه	-2.750620	0.2271	غير مستقرة	-6.962782	0.0000	مستقرة
	بدونهما	0.034523	0.6837	غير مستقرة	-7.219704	0.0000	مستقرة
LOGX1	حد ثابت	-2.156047	0.2262	غير مستقرة	-4.838251	0.0008	مستقرة
	حد ثابت واتجاه	-2.048221	0.5469	غير مستقرة	-4.788525	0.0045	مستقرة
	بدونهما	0.244914	0.7487	غير مستقرة	-4.915476	0.0000	مستقرة
LOGX2	حد ثابت	-2.927963	0.0569	مستقرة	-6.433646	0.0000	مستقرة
	حد ثابت واتجاه	-3.060904	0.1376	غير مستقرة	-6.297069	0.0002	مستقرة
	بدونهما	0.060514	0.6925	غير مستقرة	-6.523051	0.0000	مستقرة

من خلال نتائج الجدول (3)، نلاحظ أن:

1. مستوى المعنوية المشاهد (p–value) للمتغيرين (LOGY، LOGX2) في حالة (وجود اتجاه عام، عدم وجود حد ثابت واتجاه عام) كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد (1%،5%،10%). لهذا فإن السلاسل الزمنية غير ساكنة في المستوى في هذه الحالات، ولذا تم اختبارها عند الفرق الأول فكان مستوى المعنوية المشاهد (p–value) أصغر من مستوى المعنوية المحدد (1%،5%،10%) في جميع الحالات. والنتيجة أن السلاسل الزمنية تكون متكاملة من الرتبة الأولى.
2. مستوى المعنوية المشاهد (p–value) للمتغير (LOGX1) في جميع الحالات كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد (1%،5%،10%) ما يدل على أن السلسلة غير مستقرة. لهذا تم اختبارها عند الفرق الأول فكان مستوى المعنوية المشاهد (p–value) أصغر من مستوى المعنوية المحدد (1%،5%،10%) في حالة عدم وجود حد ثابت واتجاه عام. والنتيجة أن السلسلة متكاملة من الرتبة الأولى في هذه الحالة.

من خلال نتائج الخطوات الأربعة السابقة: نجد أن المتغيرات كانت ساكنة في الفرق الأول، لهذا فإن الأسلوب المناسب لعملية تحديد العلاقة السببية هو نموذج (ARDL)، لأنه يمتاز بقدرته على تقدير العلاقة بين المتغيرات سواء أكانت مستقرة في المستوى أم الفرق الأول أم مزيجاً من الاثنين.

لمعرفة نوع ودرجة العلاقة السببية بين (الإيرادات الضريبية =x1 ، تنمية التكوين الرأسمالي =x2) والناتج المحلي الإجمالي y. يجب أولاً بناء تصور مبدئي لاتجاه وقوة هذه العلاقة. من أجل ذلك تم استخدام معامل بيرسون للارتباط فكانت النتائج كما بالجدول (4):

جدول (4)

مصفوفة معاملات الارتباط

	LOGY	LOGX1	LOGX2
LOGY	1.00	0.72	0.54

من خلال الجدول (4)، نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات. بالرغم من وجود درجة الارتباط بين المتغيرين إلا أنه لا يقدم دليلاً كافياً على وجود علاقة سببية؛ لأن هذا الارتباط قد يكون ارتباطاً دالياً. لهذا يجب اعتماد أسلوب آخر أكثر دقة لتحديد العلاقة السببية، والمتمثل في نموذج الانحدار القياسي للوقوف على صحة هذه العلاقة.

عملية بناء النموذج القياسي تمر بالمراحل السبعة المرتبة التالية:

المرحلة الأولى: رسم المتغيرين لمعرفة شكلها الانتشاري، كذلك معرفة إن كان هناك تغيرات هيكلية تؤثر في النموذج حتى يتم التعامل معها لحظة التقدير. فكان الشكل الانتشاري كما بالشكل (1):

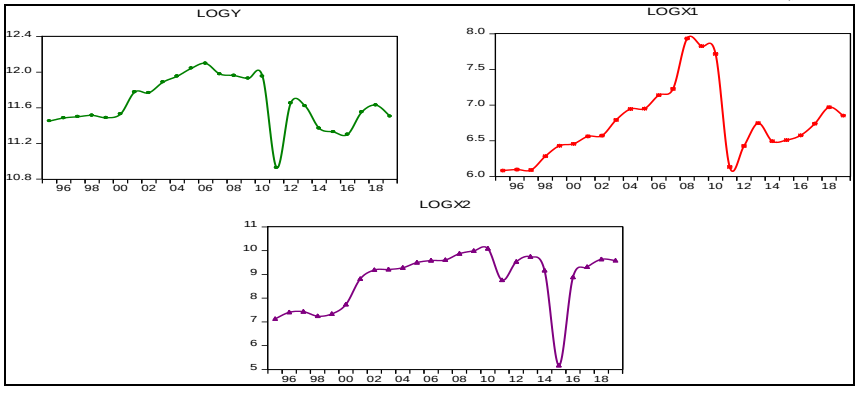

الشكل (1)

من خلال الشكل (1) نلاحظ أن حركة المتغيرات بها تغير هيكلي سنة 2008، 2015. من أجل التخلص من هذه الإشكالية تم إدخال متغيرين وهميين Dammy2015،Dammy2008.

المرحلة الثانية: تقدير السلسلة الزمنية من خلال نموذج (ARDL)، فكانت النتائج كما بالجدول (4):

جدول (4)

نتائج تقدير نموذج ARDL لأثر الإيرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي على الناتج المحلي الإجمالي

Dependent Variable: LOGY
Method: ARDL
Date: 08/10/23 Time: 10:34
Sample (adjusted): 1996 2019
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LOGX1 LOGX2
Fixed regressors: DAMMY2008 DAMMY2015 C @TREND
Number of models evalulated: 4
Selected Model: ARDL(1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGY(-1)	0.152045	0.100966	1.505906	0.1516
LOGX1	0.485204	0.064330	7.542473	0.0000
LOGX1(-1)	-0.342961	0.058555	-5.857072	0.0000
LOGX2	0.216481	0.039438	5.489202	0.0000
DAMMY2008	-0.335551	0.089150	-3.763897	0.0017
DAMMY2015	0.768576	0.175624	4.376254	0.0005
C	7.310459	0.882704	8.281890	0.0000
@TREND	-0.026416	0.004160	-6.350611	0.0000
R-squared	0.956281	Mean dependent var		11.65644
Adjusted R-squared	0.937154	S.D. dependent var		0.285730
S.E. of regression	0.071630	Akaike info criterion		-2.173395
Sum squared resid	0.082094	Schwarz criterion		-1.780710
Log likelihood	34.08074	Hannan-Quinn criter.		-2.069216
F-statistic	49.99591	Durbin-Watson stat		1.653446
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

من خلال نتائج الجدول (4) نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p–value=0.000000) للنموذج كانت أصغر من مستوى المعنوية (5%)، ما يدل على أن النموذج ككل معنوي، كذلك معامل الانحدار للإيرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي والحد الثابت C والاتجاه العام TREND كانوا معنويين إحصائياً، أيضاً R–squared=0.956281 ما يعني أن كلا من الإيرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي استطاعا أن يفسرا ما قيمته 0.96 من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي الإجمالي، والباقي 0.04 يعزى لعوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. كذلك نلاحظ أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R–squared=0.937154)، ما يدل على أن النموذج المقدر ذو جودة عالية.

المرحلة الثالثة: بعد التأكد من معنوية النموذج، يجب التأكد من خلوا النموذج المقدر من المشاكل القياسية خوفاً من أن تكون المعنوية وهمية:

1) مشكلة الارتباط الذاتي:

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test من أجل التحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي من عدمه، فكانت النتائج كما بالجدول (5) التالي:

جدول (5)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.230488	14)،Prob. F(2	0.7971
Obs*R-squared	0.765054	Prob. Chi-Square(2)	0.6821

من خلال الجدول (5)، نلاحظ أن قيمة (p-value =0.7971) أكبر من $(\alpha = 0.05)$، ما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على أن البواقي غير مرتبطة ذاتياً.

2) مشكلة عدم ثبات التباين:

تم استخدام اختبار Heteroskedasticity Test ARCH للتحقق من وجود عدم تجانس البواقي، فكانت النتائج كما بالجدول (6):

جدول (6)

اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.000207	21)،Prob. F(1	0.9887
Obs*R-squared	0.000227	Prob. Chi-Square(1)	0.9880

من خلال الجدول (6)، نلاحظ أن قيمة (p-value=0.9887) أكبر من $(\alpha = 0.05)$، ما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على أن البواقي متجانسة وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

3) مشكلة عدم تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار Jarque-Bera للتحقق من كون البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي، فكانت النتائج كما بالجدول (7)

جدول (7)

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج

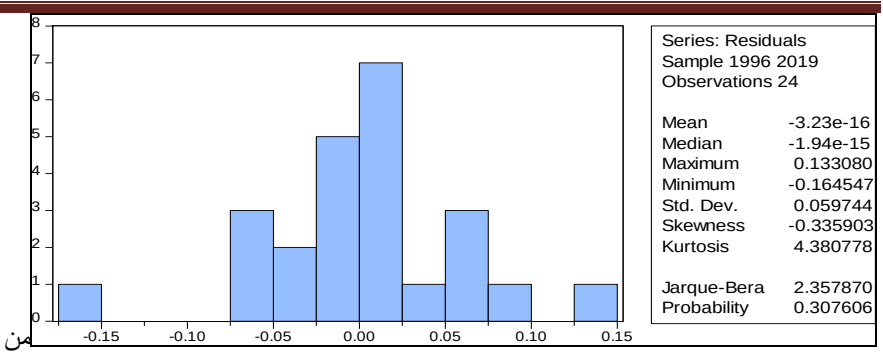

من

خلال الجدول (7) نلاحظ أن (p–value) لاختبار Jarque–Bera كانت أكبر من $(\alpha = 0.05)$ ، عليه نقبل فرض العدم الذي ينص على أن البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي.

4) مشكلة الازدواج الخطي:

تم استخدام اختبار Variance Inflation Factors للتحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، فكانت النتائج كما بالجدول (8):

جدول (8)

اختبار مشكلة الازدواج الخطي للمغريين المستقلين

Variance Inflation Factors Date: 08/10/23 Time: 11:35 Sample: 1995 2019 Included observations: 24			
	Coefficient	Uncentered	Centered
Variable	Variance	VIF	VIF
LOGY(-1)	0.010194	6480.169	3.767992
LOGX1	0.004138	891.8084	4.826068
LOGX1(-1)	0.003429	732.2347	4.292859
LOGX2	0.001555	577.4980	9.812682
DAMMY2008	0.007948	1.548988	1.484446
DAMMY2015	0.030844	6.011383	5.760909
C	0.779167	3644.583	NA
@TREND	1.73E-05	16.52314	3.877879

من خلال الجدول (8)، نلاحظ أن قيمة VIF للمتغيرين كانت أصغر من 10، ما يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرين.

المرحلة الرابعة: بعد التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية تم اختبار وجود تكامل مشترك (علاقة توازنيه طويلة الأجل) من عدمه، باستخدام اختبار Bound Test، فكانت النتائج كما بالجدول (9) التالي:

جدول (9)

نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج المقدر باستخدام منهجية اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K

F-statistic	20.32349	2
value Bounds		
Signif	I(0)	)I(1
10%	3.38	4.02
5%	3.88	4.61
1%	4.99	5.85

من خلال الجدول (9) نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار (F-statistic=20.32349) أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لاختبار F وفقاً لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى المعنوية (1%،5%،10%)، وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.

المرحلة الخامسة: بعد التأكد من وجود تكامل مشترك طبقاً لاختبار الحدود، تم تقدير العلاقة قصيرة الأجل كما بالجدول (10):

جدول (10)

نتائج العلاقة قصيرة الأجل للنموذج المقدر

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LOGY)
Selected Model: ARDL(1، 1، 0)
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend
Date: 08/10/23 Time: 11:39
Sample: 1995 2019
Included observations: 24

ECM Regression
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.284043	0.741112	9.828527	0.0000
D(LOGX1)	0.485204	0.041559	11.67514	0.0000
DAMMY2008	-0.335551	0.073898	-4.540742	0.0003
DAMMY2015	0.768576	0.107462	7.152085	0.0000
CointEq(-1)*	-0.847955	0.086303	-9.825303	0.0000

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ كانت قيمته (0.847955−) وبمعنوية عالية جداً، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة في الأمد القصير. من خلال قيمة تصحيح الخطأ نجد أن حوالي 85% من الاختلال قصير الأجل في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في المدة السابقة (t−1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) لإعادة التوازن في الأجل الطويل عند حدوث أي تغيير أو صدمة في المتغيرات التوضيحية.

المرحلة السادسة: تقدير العلاقة طويلة الأجل، فكانت النتائج كما بالجدول (11):

جدول (11)

نتائج العلاقة طويلة الأجل للنموذج المقدر

Levels Equation Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGX1	0.167749	0.071794	2.336538	0.0328
LOGX2	0.255297	0.047300	5.397419	0.0001
@TREND	-0.031152	0.004015	-7.759139	0.0000
EC = LOGY - (0.1677*LOGX1 + 0.2553*LOGX2 -0.0312*@TREND)				

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن الإيرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي والاتجاه العام كانوا معنويين عند 0.05، ومطابق للنظرية الاقتصادية. عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين كل من الإيرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، أي بمعنى إذا زاد الإيراد الضريبي بمقدار مليون دينار ليبي يؤدي ذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الليبي بمقدار 0.167749 مليون دينار ليبي، إذا زاد تنمية التكوين الرأسمالي بمقدار مليون دينار ليبي زاد الناتج المحلي الإجمالي الليبي بمقدار 0.255297 مليون دينار ليبي.

المرحلة السابعة: استخدام اختباري (CUSUM)،(SUSUMQ) ، للتحقق من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية أخرى وبالأخص معلمات العلاقة طويلة وقصيرة الأجل خلال الفترة الزمنية المعتمدة في تقدير النموذج المعدل المتحصل عليه. فكانت النتائج وفق الشكلين التاليين:

شكل (2)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

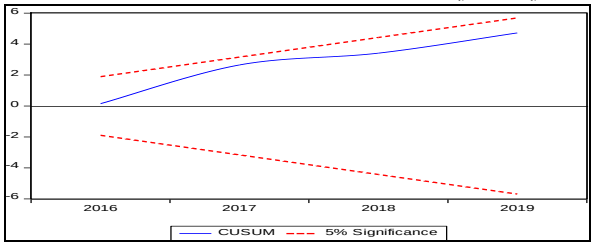

شكل (3)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المثالية (SUSUMQ)

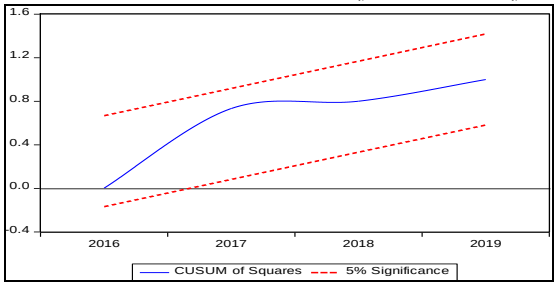

من خلال الشكلين (2، 3)، نلاحظ أن الشكل البياني للاختبارين قد وقع داخل الحدود الحرجة عند $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً لاختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وبصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتالية (SUSUMQ).

من خلال نتائج المراحل السبعة السابقة، يمكن أن نصل لنتيجة مفادها وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي في ليبيا عن الفترة من 1995 إلى2019، والتي يمكن التنبؤ بها من خلال النموذج التنبؤي التالي:

$$\widehat{Logy} = 0.152044924432*LOGY(-1) + 0.485204493308*LOGX1 - 0.342960754586*LOGX1(-1) + 0.216480735891*LOGX2 - 0.335550998009*DAMMY2008 + 0.768575670086*DAMMY2015 + 7.31045904159 - 0.0264156049886*@TREND(1)$$

من أجل معرفة العلاقة بين المتغير التابع الحقيقي Logy، والمتغير التابع المقدر $\widehat{Logy}$. تم تمثيلهما بيانياً فكانا على الشكل:

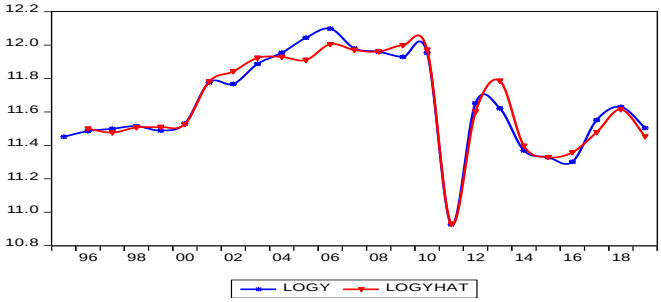

والذي من خلاله نلاحظ وجود شبه تطابق ما بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Logy والناتج المحلي الإجمالي المقدر $\widehat{Logy}$ ، ما يؤكد قوة النموذج المقدر.

- **نتائج الدراسة:**

هناك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي في ليبيا عن الفترة من 1995 إلى2019م.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

1) السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى.
2) وفق معامل بيرسون هناك علاقة طردية قوية بين المتغيرات.
3) النموذج كان أصغر من مستوى المعنوية 0.05% ما يدل على أن النموذج كامل معنوي إحصائياً.

4) النموذج المقدر يتميز بجودة عالية.
5) البواقي غير مترابطة ذاتياً.
6) عدم وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات.
7) نلاحظ القيمة المحسوبة لاختبار (F) أكبر من قيمة الحدود العليا الجدولية لاختبار F كحجم العينة ودرجات الحرية 1%، 5%، 10%، وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
8) من قيمة تصحيح الخطأ نجد أن حوالي 85% من الاختلالات قصيرة الأجل في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في المدة السابقة يمكن تصحيحها في المدة الحالية لإعادة التوازن في الأجل الطويل.
9) نلاحظ أن الإيرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي والاتجاه العام كانوا معنويين عند 0.05%، ومطابق للنظرية الاقتصادية حيث يمكن أن نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الإيرادات الضريبية وبين التكوين الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.167749 مليون دينار إذا زاد تنمية التكوين الرأسمالي بمقدار مليون دينار وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.255297 مليون دينار ليبي.
10) من الشكل البياني للاختبارين قد وقع داخل الجدود الجرجة عند $\alpha = 0.05$ ما يدل على تحقيق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة.
11) شبة تطابق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي المقدر ما يؤكد قوة النموذج المقدر.
12) هناك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي في ليبيا 1995- 2019م.

ثانيا: التوصيات:

1) على الدولة الليبية استخدام السياسات الضريبية لتحقيق الأهداف وهي زيادة الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من التلوث البيئي.
2) يجب على الدولة الليبية الاستفادة من التجارب الدولية باستخدام التشريعات الضريبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.
3) يجب على الدولة الليبية استخدام السياسات الضريبية لمعالجة المشكلات التي يتعرض لها الاقتصاد الليبي مثل البطالة والتضخم.
4) يجب على الدولة الليبية إجراء الاختبارات اللازمة للتأكد بأن هناك توازناً بين تطبيق السياسات والعائد منها.

5) مكافحة التضخم والفائض في ميزان المدفوعات حتى تستطيع السياسات التي تقوم بيها الدولة من تحقيق أهدافها
6) التركيز على الإعفاءات والحوافز الضريبية في تنمية الصادرات لتحقيق النمو الاقتصادي
7) يجب على الدولة التركيز على الإصلاح الاقتصادي وإعادة النظر في النظام الضريبي المعمول في ليبيا ليتمشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ليبيا.
8) تحقيق التوازن العام بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي حتى يمكن للسياسات الضريبية في ليبيا تأثير في جذب الاستثمارات الأجنبية.

الخلاصة:

تعتبر السياسات الضريبية من أهم السياسات التي تقوم بها الدولة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية التي تحقق للاقتصاد النمو والتنمية الاقتصادية ومن بين هذه المتغيرات هي الاستثمارات الأجنبية وكيفية خلق بيئة مناسبة لزيادتها في ليبيا، فقد ناقشنا العديد من السياسات منها الحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية واستعرضنا أيضا الإطار التشريعي للاستثمار في ليبيا باعتباره مهم جدا في خلق بيئة استثمارية يعتمد عليها المستثمر الأجنبي، وقد تناولنا في هذا البحث بعض التجارب الدولية في الحوافز الضريبية في مجال البيئة باعتبار ان الاستثمارات الأجنبية نافذة على زيادة التلوث البيئي مالم نضع السياسات المناسبة لمكافحة التلوث البيئي وفي نفس الوقت زيادة ودعم الاستثمارات الأجنبية وأخيرا وضحنا كيف يمكن للسياسات الضريبية مكافحة التضخم والبطالة باعتبارها من اهم معوقات تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية الي ليبيا.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

الكتب:

د. المحجوب، رفعت، سنة 1990م، المالية العامة (القاهرة، دار النهضة العربية).

د. حقي إسماعيل بربوتي، سنة 1999م مبادئ المالية العامة في ليبيا،(بنغازي، دار الكتاب الوطنية، الطبعة الأولى).

د. حياة بن إسماعيل، سنة 2009م، تطوير إيرادات الموازنة العامة، (القاهرة، ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع).

د. محمد إبراهيم الدسوقي على، سنة 2011م، اقتصاديات المالية العامة، (القاهرة، دار النهضة العربية).

د. مبروك، نزيه عبد المقصود، سنة 2007م، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية (الإسكندرية، الناشر دار الفكر الجامعي).

د. طعمة، محمد حلمي محمد. سنة 2001م، دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة بين النظرية والتطبيق (القاهرة الجيزة. مطبعة العمرانية للأوفست).

الدوريات:

أ.د. أبو القاسم عمر الطبولي، أ.د سالم مفتاح القماطي " الإعفاءات الضريبية كحوافز لغرض تشجيع الاستثمار والتشريعات الليبية " بحث مقدم إلى ندوة النظام الضريبي في ليبيا الجزء الثاني، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا).

حسن، محمد صابر محمد، سنة 2018م " السياسة الضريبية وآثارها على التنمية الاقتصادية في أندونيسية، بحث مقدم لمجلة الدراسات والبحوث التجارية و المجلد(38)، العدد(4)، جمهورية مصر العربية.

د. حنان عبد الخضر هاشم، أ. حسين علي عبد، سنة 2022م " دراسة تحليلية حول أثر السياسة الضريبية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، بحث مقدم لمجلة مركز دراسات الكوفة.

د. خيري عثمان فريز عبد العال، سنة 2012م، " السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، بحث مقدم لمجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية.

د. فيصل شياد، سنة 2022م "أثر الضرائب على النمو الاقتصادي والاستثمار في الدول العربية، دراسة تحليلية قياسية"، بحث مقدم لمجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة، الجزائر.

أ. مناف قومان، سنة 2018م "السياسة الضريبية في سورية واقعها والتحديات التي تواجهها "بحث مقدم إلى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

[1] - Padma Mallam ally and Karl Passavant: foreign direct investment in developing ، countries ، p 37